

● أخبار قصيرة



أيرلندا تكرر موقفها الاحتجاجي أمام الاحتلال

كرر لاعبو منتخب أيرلندا موقفهم الاحتجاجي خلال مواجهة كيان الاحتلال في دوري الأمم الأوروبية، بعدما ارتدوا شارات سوداء وخفضوا رؤوسهم أثناء عزف نشيد كيان الاحتلال، في مباراة انتهت بالتعادل ١-١. كما رفض قائد أيرلندا كاومين كيلهر مصافحة قائد المنتخب الصهيوني قبل انطلاق اللقاء، مكرراً موقف زميله دارا أوشي في المباراة السابقة. وكانت أيرلندا قد فازت بالمواجهة الأولى بثلاثة أهداف نظيفة. وأقيمت المباراة الثانية في مدينة باكا توبول الصربية على ملعب محايد ومن دون جماهير، بعدما نُقلت من دبلن وسط دعوات لمقاطعة اللقاء احتجاجاً على الحرب في غزة. ويأتي ذلك في ظل موقف أيرلندي داعم للقضية الفلسطينية، ومقترح سابق لحظر مشاركة كيان الاحتلال في مسابقات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم.



انتخابات البرازيل إلى جولة حاسمة بين لولا وبولسونارو

تجه الانتخابات الرئاسية في البرازيل إلى جولة ثانية في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول، بعد تصدّر فلافيو بولسونارو الجولة الأولى متقدماً على الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، دون أن يحقق أي منهما نسبة ٥٠ ٪ المطلوبة للفوز. وبعد فرز أكثر من ٩٧ ٪ من الأصوات، حصل بولسونارو على ٤٥,٤٧ ٪ مقابل ٤٠,٦٦ ٪ لـلولا، متجاوزاً توقعات معظم استطلاعات الرأي. ويخوض المرشحان جولة إعادة وسط استقطاب سياسي حاد، في سياق تهيمن عليه قضايا غلاء المعيشة والفساد والجريمة والدين العام. ويطرح لولا استمرار سياساته الاجتماعية والدفاع عن الديمقراطية، بينما يركز بولسونارو على التغيير ومكافحة الجريمة والضرائب والدين. كما يراهن الطرفان على جذب أصوات الناخبين الذين دعموا المرشحين الآخرين، قبل الجولة الحاسمة التي ستحدد رئيس البرازيل للسنوات الأربع المقبلة.

أزمة السكن تضغط على الأسر الإسبانية

تواجه إسبانيا أزمة سكن متفاقمة، رغم استمرار النمو الاقتصادي، مع ارتفاع أسعار المساكن بأكثر من ١٢ ٪ وزيادة إجراءات العقود الجديدة بنسبة ٨,٨ ٪. وتتركز الضغوط بشكل خاص في المدن الكبرى، وعلى رأسها مدريد، حيث تستهلك تكاليف الإيجار في بعض الحالات نحو ٧٠ ٪ من دخل الأسرة. ويؤدي ارتفاع تكاليف السكن إلى تقليص قدرة المواطنين على الادخار وتغطية احتياجاتهم الأساسية، كما يجعل شراء منزل بعيد المنال بالنسبة إلى كثير من الشباب والأسر متوسطة الدخل. ومع استمرار ارتفاع الطلب ونقص المساكن الميسرة، تواجه الحكومة الإسبانية تحدياً في زيادة المعروض السكني والحد من ارتفاع الإيجارات، وسط مخاوف من اتساع الفجوة بين النمو الاقتصادي والقدرة على تحمل تكاليف المعيشة.



غضب الطلاب يتحول إلى أزمة دولة

الاحتجاجات في فرنسا تتصاعد.. من مقاعد الدراسة إلى أبواب الإليزيه



تحول أساسية. فقد شهدت مناطق عدة إحراق حاويات وقطع طرق ومواجهات مع الشرطة، كما أثارت تصريحات منسوبة إلى أحد المشاركين حول «إحراق الإليزيه» جدلاً واسعاً، خصوصاً لأنها عكست انتقال الخطاب لدى بعض المشاركين من التعبير عن الغضب والاحتجاج إلى الحديث عن استهداف رموز ومؤسسات الدولة. لكن العنف لم يكن مقتصرًا على جانب المحتجين في النقاش العام؛ إذ أثار التدخل الأمني للدولة، بما في ذلك توقيف قاصرين واستخدام القوة في مواجهة بعض المتظاهرين، انتقادات حول مدى تناسب الرد مع طبيعة الاحتجاج. ولا يعني ذلك تبرير التخريب أو الاعتداء على الشرطة، كما لا يعني تجاهل حق الدولة في حماية الأشخاص والممتلكات. غير أن تحول الاحتجاج إلى مواجهات في الشارع، وتحول الرد الأمني إلى ملف سياسي يحد ذاته، جعلاً الأزمة تتجاوز قضية التعليم لتصبح اختباراً لقدرة الحكومة على إدارة الغضب الاجتماعي. ومع اتساع التحركات ودخول النقابات والقوى السياسية على الخط، أصبحت كل مواجهة جديدة ترفع الكلفة السياسية على الحكومة، بينما يزداد الجدل حول ما إذا كانت السلطة تعالج أسباب الاحتجاج أم تكثفي بإدارة نتائجها أمنياً.

المدرسة مرآة لأزمة أوسع

تكشف الاحتجاجات أن أزمة المدارس أصبحت جزءاً من نقاش أوسع حول دور الدولة والعدالة الاجتماعية وأوضاع الضواحي. فالمدرسة بالنسبة إلى هؤلاء الطلاب ليست مجرد مكان للدراسة، بل المجال الذي يختبرون فيه عملياً مدى المساواة التي تتحدث عنها الجمهورية الفرنسية. ولهذا لا تبدو الأزمة قابلة للاختزال في إغلاق المدارس أو إعادة الهدوء إلى الشوارع. فالمطالب المتعلقة بالمدرسين والمباني والظروف التعليمية تعكس أسئلة أوسع حول موقع الشباب في المجتمع، وحول ما إذا كانت الدولة قادرة على تقديم الخدمات التي يراها هؤلاء حقاً أساسياً لهم.

أزمة ثقة تتجاوز جدران المدرسة

لا يبدو أن الأزمة قابلة للاختزال في مجرد «شغب طلابي»، كما لا يمكن تبرير أعمال العنف باعتبارها تعبيراً مشروغاً عن الغضب. فالتحدي أمام الحكومة لا يتعلق فقط بإنهاء الاحتجاجات، بل بمعالجة الظروف التي أطلقتها. فالتهدة الأمنية قد توقف المواجهات، لكنها لا تحسم بالضرورة مشكلات التعليم والتفاوت والقلق بشأن المستقبل. وفي النهاية، سيبقى اتساع الأزمة واحتواؤها مرتبطاً بقدرة السلطة على معالجة الغضب الذي خرج أصلاً من داخل الفصول الدراسية، لا الاكتفاء بإدارة تداعياته في الشارع.

للمطالب قد تُقرأ كترافع أمام ضغط الشارع، بينما قد يؤدي تشديد الرد الأمني إلى تعميق شعور جزء من الشباب بأن الدولة تتعامل معهم باعتبارهم مشكلة أمنية لأصحاب مطالب اجتماعية وتعليمية. وبين الخيارين، تتحول المدارس من مجرد ساحات للاحتجاج إلى واجهة لصراع أوسع حول صورة السلطة وقرنتها على احتواء الغضب الاجتماعي قبل أن يتحول إلى أزمة سياسية تتجاوز جدران المؤسسات التعليمية.

بين مطالب الطلاب والرد الأمني

ومع انتقال بعض التحركات إلى إغلاق الطرق والاشتباكات مع الشرطة، دخلت الاحتجاجات مرحلة أكثر حساسية، خصوصاً مع مشاركة قاصرين في بعض التحركات. فقد أثارت تقارير حول توقيف بعض الطلاب وطريقة التعامل معهم انتقادات وتساؤلات بشأن مدى تناسب الإجراءات الأمنية مع طبيعة الاحتجاج وأعمار المشاركين. وهنا أصبح الخلاف يتجاوز المطالب التعليمية نفسها؛ فبينما تؤكد الحكومة حق التظاهر ورفض العنف والتخريب، يرى منتقدوها أن التركيز على الجانب الأمني قد يحجب الأسباب التي دفعت الطلاب إلى الاحتجاج.

العنف من الشارع إلى مواجهة الدولة

كان انتقال بعض الاحتجاجات إلى العنف نقطة

معها أكثر صعوبة، إذ لم يكن للحكومة طرف واحد يمكنها التعامل معه أو التوصل معه إلى اتفاق.

عندما دخلت السياسة على خط الاحتجاج

مع اتساع الحركة، أصبحت جزءاً من المشهد السياسي الفرنسي، خصوصاً في ظل الضغوط المرتبطة بالانفلاق العام والموازنة واقترب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٧ ٢٠. ودخلت المعارضة، وخصوصاً فرنسا الأبية (LFI)، على خط الاحتجاج، مقدمة التحركات باعتبارها تعبيراً عن التفاوت الاجتماعي وأوضاع الخدمات العامة. في المقابل، اتهمت الحكومة وخصوم اليسار الراديكالي بعض السياسيين بمحاولة استغلال الحركة وتوجيهها سياسياً. لكن دخول الأحزاب على خط الاحتجاج لا يعني أنها صنعت أسبابه، فالمطالب التعليمية سبقت التدخل السياسي، قبل أن يمنحها الصراع الحزبي بُعداً جديداً. فقد تزامنت تحركات الطلاب مع معركة موازنة ٢٧ ٢٠، لتتقاطع المطالب التعليمية مع خلاف أوسع حول أولويات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية. ومع دخول فرنسا الأبية بقوة على خط الاحتجاج، اتسعت المواجهة لتشمل صراعاً على تفسير الغضب نفسه؛ فبينما تقدم المعارضة التحركات بوصفها تعبيراً عن أزمة اجتماعية متفاقمة، تتهمها الحكومة بمحاولة توظيفها سياسياً، وهو ما تنفيه الحركة والحزب.

وأمام هذا المشهد، يجد الرئيس الفرنسي ماكرون نفسه أمام معادلة شديدة الحساسية: الاستجابة بسرعة ما تجاوزت المطالب حدود المدرسة، لتصل إلى قضايا العدالة الاجتماعية والفرص المتساوية ووضع الضواحي. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي، وخصوصاً TikTok، في تسريع انتشار التحركات، إذ أصبحت الدعوات إلى إغلاق المدارس وتنظيم الاحتجاجات تنتقل بين المناطق خلال ساعات. ومنحت وسائل التواصل الحركة قدرة على الانتشار من دون قيادة مركزية واضحة، ما جعل التفاوض



أكدت وزارة التربية والتعليم العالي معلم فلسطيني استشهدوا منذ بدء العدوان على قطاع غزة، فيما الفلسطينية أن أكثر من ٨٠٠

شتاء خامس على جبهة النار..

الحرب الأوكرانية تدخل مرحلة التصعيد الغربي

وتعتبر موسكو أن محاولات كييف استهداف المنشآت الروسية لن تحقق تحولاً حاسماً في مسار الحرب، وقد تؤدي بدلاً من ذلك إلى توسيع المواجهة. وفي أوروبا، تتزايد التحذيرات من احتمال اتساع نطاق الصراع، رغم عدم وجود مؤشرات مؤكدة على هجوم روسي وشيك في منطقة البلطيق. ومع استمرار المساعي الأميركية للتفاوض، ترى موسكو أن أي تسوية مستدامة يجب أن تراعي مخاوفها الأمنية ومصالحها الاستراتيجية.



توغلت قوات الاحتلال مجدداً في قرية الأصبغ بريف القنيطرة جنوبي سوريا، حيث داهمت منازل وقتلتها، بالترزامن مع إطلاق قنابل مضبئة وتحليل طائرات مسيرة فوق المنطقة. ويتزامن ذلك مع استئناف أعمال الحفر بمحاذاة خط الفصل قرب الجولان السوري المحتل، ضمن مشروع «سوقا ٥٣»، ما تسبب بأضرار في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وأثر في الموارد المائية والطبيعة المحلية. وبأني التصعيد في ظل استمرار التوغلات والاعتداءات الصهيونية داخل الأراضي السورية، وتوسيع قوات العدو الصهيونية انتشارها في المنطقة العازلة ومواقع مجاورة لها.

الاحتلال يصعد عدوانه

في القنيطرة بتوغلات وانتهاكات جديدة

وتطالب دمشق بانسحاب القوات الصهيونية واحترام اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، وسط استمرار التوتر في المنطقة وتصاعد المخاوف من اتساع نطاق الاعتداءات وتأثيرها على السكان والأراضي الزراعية في ريف القنيطرة.

